



مسؤولون في الحكومة والقطاع لخص يؤكدون:

الاسعار مستقرة والسلع التموينية في متناول الجميع



فوجئ الناس خلال الأسابيع الماضية بسبيل من الإشاعات المغرضة تقترح المقاليل والمجالس تقول إن الأسعار ارتفعت بل ستواصل ارتفاعها وأن المواد الغذائية والسلع الأساسية ستختفي من الأسواق.. والأدهى من ذلك أن الأمر أخذ شكل الحملة الإعلامية خصوصاً مع تأكيدات الصحف الصفراء لهذه الإشاعات المضللة، والتي يبدو الهدف من ورائها واضحاً وهو إثارة البلبلية في أوساط الناس قبيل إجراء الانتخابات الرئاسية والمحلية الوشيكة، وتحقيق أهداف سياسية من خلال التشكيك في جدوى السياسة الاقتصادية لحكومة المؤتمر، مع أن الواقع يقول غير ذلك.. وزارة الصناعة والتجارة اتخذت جملة من الإجراءات الاحترازية وشكلت لجاناً للرقابة الميدانية على أسعار وأوزان السلع، والتأكد من سلامة الوضع التمويني بالتعاون مع أجهزة السلطة المحلية والأجهزة المعنية الأخرى.. وفي هذا التحقيق نسلط الضوء على حقيقة ما يجري لتوضيح الصورة أمام الناس..

تحقيق/ جمال عبد الحميد

ارتفعت أسعار الدواجن والبيض والحديد وهذه هي الأسباب

سلعته باقل سعر.. حتى يستمر الدوران وتنشع التجارة وتستقر الاسعار.. هذا على المستوى الداخلي.. أما على المستوى العالمي: فاسعار المواد الغذائية المستوردة من الخارج فهي تخضع لمبدأ العرض والطلب الدولي وأسواق البورصة وليس لنا فيها دخل..

● كلامك مقبول فيما يتعلق بأسعار المواد الغذائية المستوردة من الخارج.. لكن ارتفاع سلعة البيض والدجاج المنتج محلياً بماذا تفسره؟

– ربما الخوف من (مرض الدواجن) والخوف من انفلونزا الطيور الذي شغل العالم اجمع دفع بالمنتجين إلى تقليل الإنتاج فارتفعت أسعار الدواجن مقارنة بالطلب عليه.. وكيف تفسر ارتفاع سعر الحديد؟

– هذه سلعة عالمية وخاضعة للعرض والطلب العالمي ويكفي أن نشير إلى أن بناء السور العازل في فلسطين وكذا بناء المدينة الرياضية في الصين، بالإضافة إلى عوامل دولية أخرى قد أثر سلباً على سوق الحديد في العالم بما في ذلك الصين.. هذا الطلب على الحديد قد سحب كل المعروض من الحديد في الأسواق العالمية حتى أن بعض الشركات العالمية التي كانت تصدر الحديد لليمن قد توقفت عن التصدير لهذا السبب، وانوقع مزيداً من الارتفاع لسعر الحديد مع بداية إعادة الاعمار في لبنان.

● وماذا عن مجلس الدفاع الوطني في اجتماعه الذي عقد الأسبوع الماضي برئاسة فخامة الأخ الرئيس والذي شدد فيه على أهمية الدور الذي ينبغي أن يضطلع به القطاع الخاص لتحقيق الاستقرار في الاسعار وعدم التلاعب بها؟

– نحن مع أي توجه لتحقيق ذلك، وهناك لجنة في وزارة الصناعة والتجارة تمثل كل الجهات المعنية، تعقد اجتماعات دورية لتدارس الوضع وعمل البية تلتزم بها جميع الجهات في اتجاه استقرار الاسعار وثباتها.. وبهذا الصدد انعقد يوم الأربعاء الماضي اجتماع بوزارة الموضوع والخروج بقرارات وتوصيات تستخدم المنتج والمستورد والمستهلك على حد سواء.

مديرعام التجارة الداخلية: تنسيق مستمر لتوفير احتياجات المواطنين بأسعار مناسبة



سالم المعمرى

سياسة تغذية البنوك التجارية بالعملة الصعبة حتى يتمكن تجار الاستيراد من تغطية متطلبات اعتماد الاستيراد.

التنسيق المشترك

● لكن السؤال.. بظل قائماً وملحاً وهو.. كيف يمكن للقطاع الخاص أن يساهم جدياً إلى جنب مع الحكومة في تثبيت الأسعار وعدم التلاعب بها لتحقيق الاستقرار التمويني في الأسواق؟

– المسألة بسيطة.. بقليل من التنسيق والتواصل والاتصال والتفهم المشترك لواقع السوق اليمنية بين القطاع الخاص والحكومة فإن كثيراً من الأمور تلقى حلولاً لها.. وتاجر الاستيراد يهيم كثيراً استقرار الأسعار الذي لا يتحقق إلا من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات الضرورية.

● ما هذه الإجراءات من وجهة نظر؟

– أولاً: أن يقوم البنك المركزي بتغذية البنوك التجارية بالعملة الصعبة لتغطية متطلبات اعتماد الاستيراد.

ثانياً: جمع تجار الاستيراد بجمعون تقريباً على ضرورة ألا يكون هناك وسيط بينهم وبين المستهلك..

وأن يقوم تاجر الاستيراد بعملية البيع المباشر للمستهلك بعيداً عن «الوسيط» المستورد- تاجر التجزئة- الطاحون.

ثالثاً: لابد من تنفيذ خطة إنشاء الصوامع للمواد الغذائية الأساسية وهذا سوف يساهم في توفير المواد الغذائية بأسعار مناسبة طوال العام.

رابعاً: لابد من معالجة مشاكل أجور النقل، فكلغة الشحن والتفريغ تدخل ضمن الأسباب التي تؤثر على حركة السوق التجارية وأسعار السلع.

كما لا ننسى مشكلة النقل الداخلي بين المحافظات وتعدد النقاط في هذه المحافظات وسابراق ذلك من عملية الجباية غير المشروعة فيها، وهي بالقطع تدخل ضمن تكلفة النقل وسعر السلعة.

والتاجر يهيم أن يبيع

وتيرة تنمية المجتمع.

موقف القطاع لخص

● وللتعرف على موقف القطاع الخاص من مواجهة مشكلة رفع الأسعار والحد منها توجهنا إلى الغرفة التجارية بصنعاء والتقينا رجل الأعمال الأخ محمد إبراهيم حسن نائب رئيس الغرفة التجارية والصناعية بالإمانة الذي لخص المشكلة بالقول: نحن نحاول أن نحافظ على ثبات الأسعار في السوق رغم الاضطرابات المزعجة في المنطقة خلال هذه

نائب رئيس غرفة تجارة صنعاء

من مصلحة التاجر البيع بأقل سعر لتنشيط الحركة التجارية

الفترة. وأضاف: التاجر يهيم كثيراً أن يبيع بأقل سعر لتدوير الحركة التجارية وتنشط وتائر التنمية الاقتصادية.. وهذا يتطلب تعاون الجميع من خلال التنسيق والتواصل المستمر بين الحكومة والقطاع الخاص.. والربكة التي تحدث في السوق بين الحين والآخر.. سببها انعدام مثل هذا التنسيق.

● كيف.. وضّح لنا هذه النقطة:

– عندما يقوم البنك المركزي مثلاً بإبزال كمية من العملة الصعبة «الدولار» في السوق.. هذا الإجراء يزعج تجار الاستيراد.. ويتضررون منه بفعل المضاربة على الدولار في السوق.

وكثيراً ما طالبنا البنك المركزي باتباع

الفترة.

وأضاف: التاجر يهيم كثيراً أن يبيع بأقل سعر لتدوير الحركة التجارية وتنشط وتائر التنمية الاقتصادية.. وهذا يتطلب تعاون الجميع من خلال التنسيق والتواصل المستمر بين الحكومة والقطاع الخاص.. والربكة التي تحدث في السوق بين الحين والآخر.. سببها انعدام مثل هذا التنسيق.

● كيف.. وضّح لنا هذه النقطة:

– عندما يقوم البنك المركزي مثلاً بإبزال كمية من العملة الصعبة «الدولار» في السوق.. هذا الإجراء يزعج تجار الاستيراد.. ويتضررون منه بفعل المضاربة على الدولار في السوق.

وكثيراً ما طالبنا البنك المركزي باتباع

الفترة.

وأضاف: التاجر يهيم كثيراً أن يبيع بأقل سعر لتدوير الحركة التجارية وتنشط وتائر التنمية الاقتصادية.. وهذا يتطلب تعاون الجميع من خلال التنسيق والتواصل المستمر بين الحكومة والقطاع الخاص.. والربكة التي تحدث في السوق بين الحين والآخر.. سببها انعدام مثل هذا التنسيق.

● كيف.. وضّح لنا هذه النقطة:

– عندما يقوم البنك المركزي مثلاً بإبزال كمية من العملة الصعبة «الدولار» في السوق.. هذا الإجراء يزعج تجار الاستيراد.. ويتضررون منه بفعل المضاربة على الدولار في السوق.

وكثيراً ما طالبنا البنك المركزي باتباع

بإشراف الأخ سالم المعمرى- مدير عام التجارة الداخلية بوزارة الصناعة والتجارة- بالنفي المطلق عن أي ارتفاع في أسعار السلع الضرورية في السوق اليمنية حتى قبل أن اكتمل سؤال حول هذا الموضوع. وقال: للأسف أن الناس يتحدثون في المقاليل والمجالس والأماكن العامة عن ارتفاع مفاجئ في جميع أسعار السلع دون أي دليل أو حتى إثبات حالة.. اللهم أن دليلها الوحيد هو ما قرأته عبر بعض الصحف المعروفة بالمزايدة واختلاق الأزمات.

وأضاف: نحن بحاجة إلى الطرح الموضوعي والصادق في هذا الشأن ولكننا نسمع أصواتاً ترتفع لتقول أن هناك ارتفاعاً في جميع أسعار السلع إلا أن هذه الأصوات غير دقيقة في طرحها وغير مسنولة عما تطرح. ونحن كمسؤولين في وزارة الصناعة والتجارة نحرص كل الحرص على ثبات استقرار أسعار السلع وتوفيرها لكل المواطنين بأسعار مناسبة وفي متناول الجميع.. وإذا كان هناك ارتفاع في أسعار جميع السلع فلماذا نخفيه وكيف يمكننا أن نخفيه أو نستر عليه.

وحتى نكون واضحين ودقيقين نقول هناك ارتفاع طفيف في أسعار ثلاث سلع فقط لاغير.. وهي (الدجاج- البيض- الحديد).

الدجاج والبيض !!

● ولماذا هذه السلع تحديداً وما المبررات؟ بالنسبة للارتفاع في أسعار الدجاج والبيض.. فنذكر يرجع إلى أن منتجي هذه السلع أرادوا التخلص (من الدواجن اللائحة والبياضة) بالبيع طبعاً تحسباً من انتشار مرض انفلونزا الطيور هذا المرض الذي شغل العالم خلال الفترة القريبة الماضية ودفع بالمنتجين إلى خفض إنتاجهم في السوق اليمنية خوفاً من أن تصاب دواجنهم بهذا المرض فاستبقوا الحدث قبل وقوعه. الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع أسعار الدجاج اللاحم والدجاج البياض بحكم العرض والطلب.. حيث انخفض العرض مقارنة بالطلب عليه فارتفعت الأسعار تبعاً لذلك.

والحديد أيضاً

● وماذا عن سلعة الحديد؟ ارتفاع سعر الحديد مرتبط هو الآخر بطورف محلية وولاية فعلى المستوى المحلي.. يلاحظ أن هذه السلع ترتفع مع زيادة حركة التعمير والبناء في البلد وخصوصاً خلال فترة الصيف حيث يكون الإقبال على حركة البناء والتشييد أكثر بكثير من الفصول الأخرى فيزداد الطلب على الحديد وبالتالي يرتفع سعره لأن هذه السلعة بالتحديد يتحدد سعرها بناء على الطلب عليه عالمياً، وهذا الارتفاع ليس محصوراً على اليمن فقط بل شمل ويشمل الكثير من دول العالم بما في ذلك دول الجوار التي ارتفع فيها سعره أيضاً خلال هذه الفترة.

الأسعار في رمضان

● كيف يمكن للقطاع الخاص أن يساهم جدياً إلى جنب مع الحكومة في تثبيت الأسعار وعدم التلاعب بها خصوصاً ونحن قادمون على شهر رمضان الذي فيه تتغير أنماط الاستهلاك لدى المواطنين؟

– هناك تنسيق مستمر مع القطاع الخاص في هذا الشأن، وقد انعقد الأربعاء الماضي اجتماع مشترك بين الوزارة وممثلي الغرفة التجارية لخلق شراكة حقيقية ومسؤولة بين الحكومة ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة وبين القطاع الخاص لتغطية احتياجات السوق من كافة السلع الضرورية التي تلبى أنماط الاستهلاك وريغيات المواطنين في الشهر الكريم ونسعى جميعاً لتنفيذ التوجيهات العليا بتعزيز دور القطاع الخاص لكي يضطلع بدوره في اتجاه توفير كافة السلع والخدمات للمواطنين بأسعار مناسبة وعدم السماح بالتلاعب بها أو استغلال أي أوضاع لزيادة الأسعار دون أي مبرر.

ونحن نعي تماماً الأهمية الكبيرة التي يحتلها القطاع الخاص في الحراك التنموي في المجتمع وبالتالي فإن الشراكة الحقيقية بين الحكومة وهذا القطاع يعول عليها لتلبية احتياجات السوق وتحريك

